افتتح أعمال المؤتمر الوزاري حول اللجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن

رئيس الوزراء: أكثر من مليون لاجئ ومهاجر تتحمل اليمن أعباءهم رغم ظروفها الصعبة وإمكاناتها المحدودة

التأكيد على ضرورة الشراكة بين دول الاقليم لوضع خطة عمل متكاملة وقابلة للتنفيذ

• مواجهة الظاهرة والقضاء عليها يستلزمان القيام بحملات إعلامية لتوضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية

صنعاء / سبأ

افتتح رئيس مجلس الـوزراء الاخ محمد سالم باسندوة أمس بصنعاء اعمال الاجتماع الـوزاري للمؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن، بمشاركة وفود من مجلس التعاون الخليجي ودول القرن الأفريقي وعـدد مـن الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي الافتتاح ألقى رئيس مجلس الوزراء كلمة رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في أعما المؤتمر.. مشيرا إلى فخر واعتزاز اليمن باستضافة هذا المؤتمر الهام، وتطلعاتها ان تفضي نتائجه إلى تعزيز وتفعيل التعاون بين دول المنطقة لمواجهة الأخطار والتحديات الناجمة عن تدفقات الهجرة غير الشرعية وغير المنظمة، لما تمثله من عبء على دول العبور والمقصد، وما يرافق تلك التدفقات من انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل عصابات الاتجار بالبشر.

وقال: تربط الشعب اليمني علاقة تاريخية وثيقة بشعوب دول الجوار في القرن الإفريقي ودول الخليج العربية منذ آلاف السنين، وقد هاجر اليمنيون على مدى التاريخ إلى كافة أراضي دول الجوار حيث استقروا بها، ونعموا بالأمن والأمان بين إخوانهم من شعوب تلك الدول الشقيقة والصديقة، مثلما كانت اليمن هي الأخرى موطنا للكثير من مواطني هذه الدول على مر العصور".

وأوضح الأخ باسندوة أن الدين الإسلامي والأديـان السماوية الأخـرى تحث جميعها على إكرام اللاجئ والمهاجر وحمايته، وشجع المستضعفين في الأرض إلى الهجرة من مواطن الظلم والقهر.. لافتا إلى أن القوانين والأعراف الدولية في زماننا الحاضر جاءت لتؤيد القيم الدينية السماوية وتنظمها لتتواءم مع مهام الدولة الحديثة ونظمها وقوانينها، وتؤكد على حماية هؤلاء اللاجئين والمهاجرين من اخطار الاستغلال من قبل عصابات الاتجار بالبشر ومخاطر التنقل غير المنظم عبر وسائل غير آمنة.

وأشار إلى أن اليمن كانت من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م وبروتوكول عام 1967م، كما انها ايضا عضو في منظمة الهجرة الدولية.

وأكد رئيس الوزراء ان اليمن قامت بواجبها الانساني تجاه اللاجئين والمهاجرين القادمين من دول الجوار هروبا من النزاعات والحروب والازمـات الاقتصادية في بلدانهم منذ عام 1990م رغـم ظروفها الاقتصادية الصعبة وامكاناتها المحدودة.

وقال: لكن تدفق المهاجرين غير الشرعيين وغير النظاميين قد زاد كثيرا في الاعوام القليلة الماضية بصورة متصاعدة بمعدل 100 الف مهاجر سنويا منذ عام 2009م وحتى العام الجاري، وهو ما يمثل ناقوس خطر ما حدا بنا الى عقد هذا المؤتمر".

ولفت إلى أن ما زاد من فداحة المشكلة ما تناهى أو يتناهى إلى مسامع الراغبين في الهجرة من معلومات خاطئة بهدف تشجيعهم على الهجرة غير المنظمة التي يتعرضون خلالها للأسف الشديد للانتهاكات والتعذيب والابتزاز من قبل عصابات الاتجار بالبشر والمهربين لدرجة صرنا معها مطالبين باتخاذ إجراءات أمنية وقانونية فعالة على المستوى الوطني والإقليمي لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وأكد أن تقديرات اعداد اللاجئين والمهاجرين في اليمن قد جـاوزت بالفعل أكثر من مليون شخص وتتحمل اليمن حكومة وشعبا نفقات معيشتهم وتقديم الخدمات لهم مثلهم مثل اخوانهم اليمنيين، رغم الظروف الاقتصادية الحرجة التي تمر بها اليمن، وكذا ما تعانيه من ازمة شح المياه والتي يضاعفها تدفق اللاجئين والمهاجرين..مشيرا إلى ضعف مشاركة المجتمع الدولي في تحمل تلك الأعباء وتجاهله للنداءات المتكررة التي تطلقها المنظمات الإنسانية.

وتطرق الأخ رئيس الوزراء في سياق كلمته إلى ما شهدته اليمن من ثورة شبابية شعبية سلمية قادت إلى ما حدث من تغيير وفتحت المجال أمام طموح الشعب في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة.. وقال: ارتأى اليمنيون أن الحوار هو السبيل الأمثل للتوافق حول شكل الدولة وحل كل القضايا الخلافية ،إذ أن ما دون ذلك قد يدفع بوطننا إلى شفير الهاوية".

وأضـاف: لقد كان لجهود إخواننا في دول مجلس التعاون الخليجي وأصدقائنا في الدول الممثلة في مجلس الأمـن وغيرها من الدول الأوروبية الدور الكبير الذي كان محل تقدير من كافة اليمنيين في التوصل إلى تسوية سياسية ورسـم طريق لخروج اليمن من أوضاعها الصعبة والوصول إلى بر الأمان".

وأكد الأخ باسندوة أن القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية قطعت حتى الآن شوطا كبيرا على صعيد التسوية السياسية وأحرزت تقدما ملموسا في مؤتمر الحوار الوطني الذي نأمل أن يسفر عن مخرجات جيدة وان يتوج بالنجاح إن شاء الله.. لافتا إلى أن اليمن رغم انشغالها بهذا الحدث الكبير الذي يشارف على الانتهاء إلا أنها حرصت على عقد هذا المؤتمر الإقليمي نظرا للأهمية التي توليها لقضايا اللجوء والهجرة.

وأوضح رئيس الوزراء أن هذا المؤتمر يكتسب أهمية كبيرة في ظل الأوضـاع الاقتصادية والأمنية في دول المقصد ودول العبور، ما يحتم دراسـة الأسباب الجذرية لظاهرة اللجوء والهجرة والبحث عن الحلول الناجعة من خلال مساعدة الـدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق الاستقرار والتنمية لدول المنطقة المتضررة من هذه الظاهرة الخطيرة وتقديم الدعم لخططها الاقتصادية والأمنية، حتى يمكن تعزيز الأمن وتوفير فرص العمل لمواطنيها..

وأكـد أن مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها تستلزم القيام بحملات إعلامية مكثفة توضح مخاطر الهجرة غير المنظمة وتحذر من عواقبها، والمساعدة أيضا في تمويل برامج العودة للاجئين والمهاجرين إلى بلدانهم.

ولفت إلى أن الشراكة المطلوبة بين دول الإقليم تستوجب كذلك بذل جهود للوصول إلى إقرار خطة عمل إقليمية متكاملة وقابلة للتنفيذ تكون أساسا لمقومات العمل الجماعي ما سيفضي إلى تعزيز علاقات الجوار والأخوة بينها.

وعبر الأخ رئيس الوزراء في ختام كلمته عن ثقته في عمل الوفود المشاركة بكل همة وجدية لإنجاح هذا المؤتمر وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، وان دولهم لن تـتردد في تقديم الدعم المادي والسياسي المطلوب لتنفيذ خطة العمل الإقليمية التي سيتفقون عليها بهدف تحقيق شراكة قوية ومستدامة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المنظمة التي تؤثر على اليمن وغيرها سلبا.

بعد ذلك ألقيت كلمات من كل من وزير الداخلية الجيبوتي بلاده حسن عمر محمد ، ووزير الأشغال الصومالي محيي الدين محمد كالموي ، ونائب وزيـر الخارجية الأثيوبي برهاني جيبري كريستوس ،أكدت جميعها على أهمية تعزيز أطر التعاون بين دول المنطقة للحد من التداعيات الإنسانية والأمنية الناجمة عن تصاعد ظاهرة اللجوء والهجرة المختلطة.. وثمنت الجهود التي تقوم بها الجمهورية اليمنية في استقبال الأعـداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين الأفارقة.. مؤكدين على ضرورة إعادة الاهتمام بالدور الذي تقوم به اليمن في التخفيف من معاناة اللاجئين وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم.

وشـددت الكلمات عـلى أهمية معالجة الأسباب الرئيسية للجوء والهجرة وزيادة الدعم الـلازم لبرامج إعـادة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدانهم..وتكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذه الظاهرة المتزايدة من خلال ايجاد ودعم المعالجات الناجعة لها.

ممثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستشار حمد العامر أكد في كلمته دعم دول المجلس للجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية بهدف التخفيف من معاناة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من منطقة القرن الافريقي.

واعتبر التدفق المكثف للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين لليمن ومنها الى دول مجلس التعاون الخليجي يمثل تحديا إضافيا يمثل عبئا على كاهل الحكومة اليمنية يستدعي الوقوف الجاد معها في هذا الجانب.

وأعرب عن تطلع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خروج هذا المؤتمر بنتائج تسهم في الحد من تداعيات تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين حماية لهم وللبلدان المتضررة من هذه الظاهرة التي تتزايد يوما عن يوم.

وكانت نائبة رئيس منظمة الهجرة الدولية /لورا طمسون/ أشادت بالدور الذي يقوم به اليمن في مجال اللجوء والهجرة وتقديم الرعاية للاجئين الصوماليين جراء الأوضاع المتدهورة في الصومال..منوهة بتبني اليمن زمام المبادرة لعقد هذا المؤتمر وما تضمنه إعلان صنعاء من اجل الوصول إلى نتائج تسهم في التخفيف من أعباء الأعداد المتزايدة للاجئين والمهاجرين وما ينجم عنها.

وأشارت إلى الأعباء الكبيرة التي يتحملها اليمن من الناحية الإنسانية والاقتصادية جراء استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي.. وبينت أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يأتون من أثيوبيا بحثاً عن مصادر دخل وتحسين أوضاعهم المعيشية ويتعرضون للكثير من المخاطر التي تنتهي أحيانا بالموت.

وقالت: إن شبكات التهريب تعمل على نحو منظم وتستغل طموح المهاجرين الباحثين عن تحسين مصادر الدخل وتعذيبهم وابتزاز أهاليهم .. مستعرضة الأنشطة التي نفذتها المنظمة بهدف التخفيف من أعباء المهاجرين واللاجئين وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم قدر الإمكان.

بدوره ألقى مدير دائرة الحماية الدولية في مفوضية شؤون اللاجئين كلمة المفوضية أثنى من خلالها على الجهود التي تقدمها الجمهورية اليمنية في مجال استقبال اللاجئين والمهاجرين وتقديم المساعدات لهم.

وأكد أهمية تكاتف الجهود الدولية لتعزيز الحماية للاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون لمخاطر كبيرة على أيـدي المهربين الذين يستغلونهم أسـوأ استغلال.. مشيداً بدور المنظمات الدولية ذات العلاقة التي تعمل بجهد كبير في هذا الإطار.

واعتبر ممثل مفوضية شـؤون اللاجئين انعقاد هذا المؤتمر وإعلان صنعاء خطوة هامة في سبيل تحقيق الآمال والطموح التي يمكن أن تحد من تهريب المهاجرين غير الشرعيين والحد بالتالي من المخاطر التي يواجهونها من خلال اتخاذ وإنفاذ الإجراءات الرادعة ضد المهربين في الدول ذات العلاقة.

حضر افتتاح المؤتمر الوزاري وزير الداخلية عبدالقادر قحطان ، ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي سعد العريفي.

وقد رأس الجلسة الأولى للاجتماع الوزاري وزير الداخلية عبدالقادر قحطان والذي تم فيها اختيار أعضاء المكتب للاجتماع الوزاري واستعراض خطة العمل الإقليمية بهذا الخصوص.

تسلم إقرارات الذمة المالية لأعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

رئيس مجلس النواب يؤكد على أهمية تعزيز الثقة بأجهزة الدولة ومكافحة الكسب غير المشروع

صنعاء/سبأ

<،، التقى رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي أمـس أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الحالية برئاسة القاضي أفراح بادويلان رئيس الهيئة الحالية والسابقة برئاسة المهندس أحمد محمد الآنسي.

حيث قدم أعضاء الهيئة الوطنية العليا الجديدة إقراراتهم بالذمة المالية عملاً بنص المـادة (10) من القانون رقـم (29) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد .

وفي اللقاء رحـب رئيس مجلس النواب بأعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الجديدة وهنأهم على الثقة التي أنيطت بهم بتحمل هـذه المسئولية الوطنية الكبيرة وشكر الهيئة السابقة على الجهود التي بذلوها في إطار المهام المناطة بهم.

وأشار إلى أن تقديم الإقرارات بالذمة المالية يعني الالتزام بالقانون و حماية المال العام ويهدف إلى تعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها وصـون كـرامـة الوظيفة العامة ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم وأخلاقيات الوظيفة العامة وكذا تعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة ويخضع للقانون.

ولفت رئيس مجلس النواب في اللقاء إلى أن مجلس النواب ناقش وأقر العديد من القوانين الجيدة والمتقدمة المتصلة بالشفافية ومكافحة الفساد ويتطلب الأمـر الوعي أكـثر بهذه القوانين وتطبيقها بصورة مثلى وخلاقة.

وطالب مختلف وسائل الإعلام بنشر وتوعية المسؤولين والمواطنين بتلك القوانين لما فيه من فائدة والمحافظة على المصلحة الوطنية العليا في ما يتعلق بصيانة والحفاظ على المال العام والوظيفة العامة.

ودعـا الأخ يحيى علي الراعي في سياق حديثه أعضاء الهيئة السابقة بتقديم ما لديهم من خبرات وتجارب عملية إلى الهيئة الجديدة بغية المساعدة والاستفادة منها ولما فيه خدمة الصالح العام.

وأكـد رئـيس مجلس الـنـواب أن أي ملاحظات أو نواقص ترتبط بالقوانين ذات الصلة على هيئة مكافحة الفساد التقدم بالملاحظات حولها وفقاً للإجراءات المحددة في لائحة المجلس الداخلية ومجلس النواب على استعداد تام لإعطائها الأولوية في جدول أعمال الموضوعات التي يقف أمامها.

وقـد قـدم في الاجتماع الإقـرارات بالذمة المالية :-

رئيس الهيئة القاضي (أفراح صالح بادويلان)

نائب رئيس الهيئة (الدكتورة ابتهاج عبدالقادر الكمال)

عضو الهيئة رئيس قطاع الذمة المالية المهندس (محمد حمود الجائفي)

عضو الهيئة رئيس قطاع التحري والتحقيق والمتابعة القضائية الدكتور (مأمون أحمد الشامي)

عضو الهيئة رئيس قطاع التشريعات والنظم الدكتور(محمد محمد الغشم)

عضو الهيئة رئيس قطاع الإعلام (حسن شكري زيوار)

عضو الهيئة رئيس قطاع التعاون الدولي (علي يحيى السنيدار)

عضو الهيئة رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني (نور محمد عثمان باعباد)

عضو الهيئة رئيس قطاع الوحدات المالية والاقتصادية (إبراهيم علي هيثم)

عضو الهيئة رئيس قطاع وحدات الجهاز الإداري للدولة (حسين شيخ بارجاء)

عضو الهيئة رئيس قطاع الرقابة والتفتيش الفني الدكتور(عبدالله مبارك الغيثي).

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس النواب وأمينه العام عبدالله أحمد صوفان.

خلال لقائه رئيسي وأعضاء نقابتي المعلمين والمهن التعليمية والتربوية

رئيس الوزراء: حريصون على استيعاب المطالب الحقوقية للمعلمين والمعلمات وتحسين وضعهم المعيشي

صنعاء/سبأ

أكد رئيس مجلس الوزراء الاخ محمد سالم باسندوة تفهم الحكومة لكافة المطالب الحقوقية الخاصة بالمعلمين والمعلمات وحرصها على الارتقاء بالوضع المعيشي لهذه الشريحة الأهم في المجتمع.

جاء ذلك أثناء لقاء الأخ رئيس الوزراء أمس رؤساء نقابات التعليم ،حيث جرى وبحضور الأخوين وزيري التربية والتعليم د. عبدالرزاق الاشول والخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان ، مناقشة متطلبات المعلمين وتحديد الممكن تنفيذه حاليا، وما يمكن تنفيذه خلال الفترة القادمة، وذلك على ضوء الفتاوى الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية مع التأكيد على أهمية تفهم ومراعاة الجميع للإمكانات المتاحة.

وأعرب الاخ رئيس الوزراء عن تقديره لمعاناة المعلمين والمعلمات اليومية .. وقال " يجب علينا جميعا أن نحترم المعلم وان نجل دوره المحوري في الحياة وفي صنع وبناء الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة".

وأضاف " نريد أن تكون العلاقة بين الحكومة ونقابات التعليم قائمة على التعاون البناء والشراكة التي تعلي ثقافة مراعاة المصلحة العامة للوطن بدرجة أساسية ومراعاة حقوق المعلمين والمعلمات".

وطالب الأخ باسندوة النقابات بالعمل على التوحد والانخراط في كيان نقابي واحد يعبر بدرجة أساسية عن هموم ومتطلبات المعلمين والمعلمات على النحو المطلوب.. لافتا إلى التحديات الاقتصادية الحرجة وما يتطلبه ذلك بالضرورة من الجميع من مراعاة، وحتى تكون خطواتنا مدروسة ولا تؤدي إلى إضافة أعباء جديدة من شأنها التأثير بشكل سلبي على القيمة الشرائية للعملة الوطنية والوضع الاقتصادي للوطن عموما، خاصة في الظروف الراهنة.

وتحدث رؤساء النقابات معربين عن سعادتهم بهذا اللقاء.. وأكدوا أهمية الاسراع في تنفيذ المطالب التي تم تضمينها في الموازنة العامة للدول للعام الجاري والصادر بها فتاوى من وزارة الخدمة المدنية والعمل على تلبية بقية المطالبات في موازنة العام القادم.

وتم الاتفاق في ختام اللقاء على جلوس النقابات مع وزراء المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم لمناقشة مجمل المطالب المقدمة من قبل النقابات وتحديد الآلية الكفيلة بتنفيذ الممكن تنفيذه من تلك المطالب خلال الفترة المتبقية من العام الجاري وجدولة التي تحول الاوضاع المالية والاقتصادية الراهنة عن تلبيتها حاليا إلى الفترة المقبلة.

في مؤتمر صحفي مشترك على هامش المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن

قحطان: تدفق اللاجئين يكبد اليمن أعباء كبيرة ونعمل على الحد من اتساعها

المفوضية السامية: إعلان صنعاء خطوة هامة لمعالجة اشكالية اللجوء وتخفيف الأعباء على اليمن

صنعاء/سبأ

أكد وزير الداخلية عبدالقادر قحطان أن الهجرة غير النظامية من القرن الافريقي تكبد اليمن اعباء كبيرة فضلا عن المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون خلال مغامراتهم مع المهربين وتنتهي في أحيان كثيرة بالغرق في عرض البحر.

واشار في المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس بصنعاء على هامش المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن إلى أن إعلان صنعاء المتضمن بنود هامة لمعالجة مشكلة الهجرة واللجوء والمشكلات المترتبه عن الهجرة غير النظامية يمثل خطوة هامة للحد من ظاهرة الهجرة العشوائية وما يترتب عنها من مخاطر اجتماعية واقتصادية.. مشيراً إلى أن اليمن تعد منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة الذين يذهبون للبحث عن فرص عمل في دول الخليج بغرض تحسين مستوى معيشتهم نتيجة الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم.

وقال:لا شك أن منظمة الهجرة والمفوضية السامية متعاونة مع الحكومة اليمنية في إعادة المهاجرين إلى بلدانهم وكذا دعم المخيمات المقامة للاجئين وتوفير الاحتياجات الضرورية لهم"..مبيناً أن اعلان صنعاء تضمن خطوطا عريضة وهامة في مجال معالجة اللجوء والهجرة غير النظامية وكذا زيادة الدعم المقدم لليمن لمواجهة المشاكل الناجمة عن اللجوء والهجرة غير النظامية.

ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (فولكر تورك) مدير دائرة الحماية القانونية بالمنظمة أكد أن هذا المؤتمر يحظى بأهمية عالية على مستوى العالم لأن هناك أناساً يدفعهم اليأس لخوض غمار الهجرة بغرض تحسين مستوى المعيشة لديهم وغالبا ما تتعرض حياتهم للخطر فيما يبقى البعض الآخر خاضعاً لليأس والاستغلال الذي يمارسه المهربون وعصابات الاتجار بالبشر.

وقال: إن اليمن ضربت القدوة الجيدة في هذا الجانب سواء في استضافة المؤتمر أو استقبال اللاجئين ومنح اللاجئين الصوماليين حق اللجوء رغم الاعباء التي تتحملها الحكومة اليمنية والمجتمعات المحلية".

وأكد أهمية تضافر الجهود الدولية لمساعدة اليمن في مواجهة هذه الظاهرة وما يترتب عليها من أعباء اجتماعية واقتصادية.. مشيرا إلى أن اعلان صنعاء يوضح إطار العمل للإجراءات المطلوبة لمعالجة مشكلة اللجوء والهجرة غير النظامية.

وكانت نائبة رئيس منظمة الهجرة الدولية (لورا طمسون) قد أشارت إلى المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون الذين يسعون لتحسين مستواهم المعيشي من خلال البحث عن فرص عمل في الدول الغنية والذين غالباً ما ينتظرهم الحظ الأسوأ من خلال المعاملة السيئة من قبل المهربين وعصابات الاتجار بالبشر أو الغرق في عرض البحر كونهم يقصدون المهجر بطريقة غير نظامية.

وأكدت أهمية أن تؤخذ أوضاع المهاجرين غير النظاميين وما يتعرضون له من انتهاكات ومخاطر في الاعتبار عند مناقشة موضوع اللجوء والهجرة غير النظامية أو حتى الهجرة النظامية..ونوهت بمخرجات المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة الذي استضافته اليمن والمتمثلة بإعلان صنعاء في سبيل ايجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة والتخفيف من اعبائها وذلك من خلال ايجاد فرص عمل للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل بطريقة نظامية في الدول التي يقصدها المهاجرون للحد من اتساع الظاهرة.

بدوره أكد المدير الاقليمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أمين عوض أهمية ترجمة مخرجات المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الافريقي إلى اليمن واعلان صنعاء إلى ارض الواقع لتحقيق النتائج المطلوبة.

مشدداً على أهمية التنسيق والتعاون بين المنظمة واليمن للوصول إلى الأهداف المنشودة والتقليل من مخاطر الهجرة غير النظامية.

حضر المؤتمر نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن.

أكدت على ضرورة إنهاء النزاع «الحوثي- السلفي» ووقف إطلاق النار

اللجنة الرئاسية والعسكرية تناقش آلية تأمين الطريق ونقل الجرحى في دماج

صعدة/سبأ

ناقش الاجتماع الذي عقد أمس وضم اللجنة الرئاسية المكلفة بإنهاء التوتر في دماج واللجنة العسكرية وبحضور محافظ صعدة فارس محمد مناع - الآلية الكفيلة بنشر المراقبين في مواقع الطرفين المتنازعين الحوثيين والسلفيين والـترتـيـب لفريق الصليب الأحمر وتأمين الطريق لإدخـال المساعدات العلاجية واخراج الجرحى والمصابين.

وفي الاجتماع أكد رئيس اللجنة الرئاسية يحيى منصور ابو اصبع وعضو اللجنة الرئاسية درهم الزعلى ضرورة الضغط على الطرفين من أجل انهاء الاشتباك وتعزيز وقـف اطـلاق النار من أجل البدء بالخطوات التنفيذية للآلية الرئاسية وبـذل الجهود لإعادة الثقة والتوصل للحلول والمعالجات بين الطرفين لإعادة السلم الأهلي لمنطقة دماج.

من جانبه أشار محافظ صعدة إلى أهمية التدخل الإنساني العاجل و دخول فريق الصليب الأحمر لنقل الجرحى والمصابين والعمل على اختيار المراقبين المـقـبـولـيـن مـن قـبـل الطرفين المتنازعين ومـن ذوي الخبرة والحريصين على تثبيت وقف اطلاق النار وتحديد المواقع التي يتم انتشار المراقبين فيها.

وفي الاجـتـمـاع قـدم مدير أمـن المحافظة العميد الركن عبدالحكيم الماوري وقائد اللواء التاسع مشاه العميد الركن علي الذفيف واعـضـاء اللجنة العسكرية مقترحا حول الطرق الكفيلة بإنجاح مهمة المراقبين والمواقع التي يتم المراقبة فيها.